الملخص التنفيذي ٢٠٢١

عقد من الويلات

انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني أثناء النزاع في الجمهورية العربية السورية

تقرير لمنظمات غير حكومية روسية ومدافعين عن حقوق الإنسان

شهد يناير/كانون الثاني ٢٠٢١ الذكرى السنوية العاشرة للاحتجاجات التي بدأت سلمية ضد نظام بشار الأسد في الجمهورية العربية السورية. في سبتمبر/أيلول ٢٠٢١، يكون قد مرّ ست سنوات على التدخل الرسمي للقوات المسلحة الروسية في الصراع السوري. إن العنف المستمر في سوريا والتقاعس المستمر عن إحقاق العدالة للمتضررين، يجعل إبلاغ الجمهور الروسي بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي حدثت في سوريا على مدار العقد الماضي، بما في ذلك تلك التي ارتكبت تحت مراقبة روسيا وبمشاركتها منذ ٢٠١٥، أكثر إلحاحا من أي وقت مضى.

برّرت القيادة الروسية التدخل في ٢٠١٥ بالحاجة إلى مكافحة الإرهاب الدولي، ولا سيما ما يسمى بـ«تنظيم الدولة الإسلامية» (داعش)، وهي منظمة محظورة في روسيا. ومع ذلك، أظهرت العمليات العسكرية الروسية الأولى في سوريا أن أحد الأهداف الرئيسية لروسيا كان مساعدة بشار الأسد على استعادة السيطرة على البلاد، وضمان عدم الإطاحة بنظامه الصديق لموسكو عبر الاحتجاجات التي كانت سلمية في بدايتها. بدأ الدعم السياسي والمالي الروسي للأسد قبل التدخل عام ٢٠١٥، فمنذ بداية الصراع، كانت روسيا حليفا قويا للأسد في الأمم المتحدة؛ استخدم أول «فيتو» على قرار يتعلق بسوريا في مجلس الأمن في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١١، مما منع إدانة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. مارست روسيا حتى الآن حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن ١٦ مرة لصدّ أي عمل ضد انتهاكات القانون الدولي الإنساني من قبل الحكومة السورية.

نسعى في هذا التقرير إلى تزويد القراء بتحليل لانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني أثناء النزاع في الجمهورية العربية السورية. فنحن نشعر بأن المجتمع الروسي ليس على دراية كافية بهذا الصراع الذي لعبت فيه بلادنا دورا رئيسيا. بالنسبة لمعظم الروسين، تعتبر وسائل الإعلام الحكومية المصدر الرئيسي للأخبار عن سوريا، وقد ركزت هذه المنافذ على معاناة المدنيين على أيدي الإرهابيين وجماعات المعارضة المسلحة المناهضة للحكومة، بينما التزمت الصمت إزاء انتهاكات الحكومة السورية الصارخة والمنهجية لحقوق الإنسان وجرائم الحرب.

لأسباب لا تحتاج للشرح، لا تتحدث وسائل الإعلام الروسية الرسمية عن الضحايا والتهجير القسري للمدنيين، الذي تتحمل مسؤوليته جزئيا العمليات العسكرية الروسية في سوريا. لذلك، ليس لدى الجمهور الروسي المعرفة الكافية للحكم على ماهية ما ندعمه في سوريا، وتكلفة هذه الحرب، ومقدار المعاناة التي ألحقتها الحرب بالمدنيين – الأشخاص الذين لم يحملوا السلاح مطلقا. بالتركيز على محنة هؤلاء المدنيين، نستنتج أن مسؤولية كبيرة جدا تتعلق بمستقبل سوريا تقع على عاتق جميع الدول الأطراف في النزاع، وعلى رأسها روسيا.

هذا التقرير هو نتاج ما يقرب من عامين من العمل المتواصل الذي قام به ائتلاف من المنظمات غير الحكومية الروسية والمدافعين عن حقوق الإنسان.

يستند التقرير إلى مقابلات ميدانية مع ناجين من الصراع السوري
أجرت في لبنان والأردن وتركيا وألمانيا وبلجيكا وهولندا وروسيا، إضافة إلى مقابلات مع خبراء سوريين وصحفيين وأعضاء في المجتمع المدني. بالإضافة إلى ذلك، قمنا بتحليل واستعمال مواد من مختلف وكالات الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية غير الحكومية لحقوق الإنسان، والمجموعات الإنسانية والطبية التي تعمل في سوريا أو في الشأن السوري لسنوات عديدة.

يغطي هذا التقرير الانتهاكات التي ارتكبتها جميع الأطراف خلال الصراع في سوريا، منذ بداية الاحتجاجات في ٢٠١١ وحتى وقف إطلاق النار في مارس/آذار ٢٠٢٠ في إدلب. يتعلق أكبر عدد من الروايات المباشرة التي تمكنّا من جمعها بأشد الانتهاكات التي تعرض لها الناس من قبل الحكومة السورية والجيش وحلفائهما وجماعات المعارضة المسلحة، بما في ذلك الجماعات الإرهابية. أكثر أنواع الانتهاكات الموثقة في هذا التقرير هي الاحتجاز التعسفي والتعذيب والاختفاء القسري، وانتهاكات القانون الدولي في العمليات العسكرية، واستخدام الأسلحة العشوائية والمحظورة، والحصار والتجويع كأسلوبي حرب.

بدأت الانتهاكات منذ بداية الاحتجاجات في ٢٠١١، عندما ردت قوات الأمن السورية على المظاهرات السلمية في البداية بالقوة المسلحة والقصف. جمع فريقنا شهادات متعددة من شهود العيان حول أفعال محظورة بموجب القانون الدولي. تروي معظم هذه الشهادات تدمير أو قصف مناطق سكنية وبنى تحتية مدنية، بما في ذلك استخدام أسلحة محظورة. يشير التوافق بين شهادات الشهود والصور والتحليلات التي قدمتها مجموعات حقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية الأخرى إلى أن هذه الادعاءات تتمتع بدرجة عالية من المصداقية.

وفقا لشهودنا ومراقبين دوليين، فإن التدخل العسكري الروسي في ٢٠١٥ غيّر الصراع

بشكل كبير لصالح بشار الأسد. وبحسب ما ورد نفذت الحكومة السورية العديد من الهجمات العشوائية في جميع أنحاء سوريا والتي أدت إلى وقوع إصابات هائلة بين المدنيين. منذ ٢٠١٥، تم تنفيذ العديد من عمليات الحكومة السورية العسكرية بشكل مشترك أو بدعم من القوات الجوية الروسية. كثيرا ما يتم تبرير الهجمات على الأعيان المدنية بادعاء أن «الإرهابيين» يختبئون بين المدنيين. مع ذلك، بناء على مقابلاتنا ومراجعة الوثائق، كان هناك نمط واضح من الهجمات العشوائية والموجهة التي لا تتوافق مع وجود أهداف عسكرية. أكد العديد من شهودنا على أنه في معظم الحالات تم استهداف مناطق سكنية بعيدة عن أي أهداف عسكرية.

وثّقت جماعات حقوق الإنسان استخدام الأسلحة المحظورة منذ بداية الحرب، بما في ذلك العديد من الحوادث المزعومة لاستخدام السارين وغاز الكلور من قبل الحكومة السورية في ٢٠١٣ و٢٠١٦ و٢٠١٧ على الأقل؛ والاستخدام المزعوم لخردل الكبريت من قبل جهات فاعلة غير حكومية بين عامي ٢٠١٥ و٢٠١٦؛ واستخدام الأسلحة المحرقة من قبل التحالف بقيادة الولايات المتحدة في ٢٠١٧؛ واستخدام البراميل المتفجرة والذخائر العنقودية من قبل القوات السورية والتحالف الروسي السوري. أعاقت القدرة على الوصول مباشرة إلى مواقع الهجوم وصعوبات إجراء مقابلات مع الضحايا التحقيقات في هذه الحوادث. ومع ذلك، فإن الأدلة التي جمعها المدافعون عن حقوق الإنسان تشير بقوة إلى أن وسائل الحرب في سوريا من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٨ شملت استخدام الأسلحة المحرقة، والأسلحة العشوائية بطبيعتها، والأسلحة الكيميائية المحظورة بشكل صارم. لم تتمكن مجموعتنا من التحقق بشكل مستقل من هذه الادعاءات، لكنّها جمعت شهادات متعددة للشهود تصف ما أسماه الشهود «هجوما كيميائيا»، أو هجمات بأسلحة يمكن تصنيفها على أنها عشوائية أو محظورة بطبيعتها.

تم استخدام الحصار غير القانوني كأسلوب عسكري طوال الصراع في سوريا من قبل الحكومة السورية وحلفائها، ومن قبل داعش و«هيئة تحرير الشام» و«أحرار الشام» وجماعات معارضة مسلحة أخرى. شملت عمليات الحصار الرئيسية التي قادتها الحكومة تلك الواقعة على الغوطة الشرقية والوعر ابتداء من ٢٠١٣، ومضايا والزبداني في ٢٠١٥، وشرق حلب في ٢٠١٦. حاصرت جماعات المعارضة المسلحة بلدتي كفريا والفوعة من ٢٠١٥ إلى ٢٠١٨.

في التقرير، نتتبع مسار الصراع بالتفصيل عبر عرض ست مناطق رئيسية في سوريا: الغوطة الشرقية، والرقة، وحلب، وحمص، ودرعا، وإدلب. تعرضت الغوطة الشرقية، إحدى ضواحي دمشق، لحصار شرس دام خمس سنوات من ٢٠١٣ إلى ٢٠١٨. وسيطر داعش على محافظة الرقة الشمالية في ٢٠١٣. في ٢٠١٧، تم طرد التنظيم الإرهابي من خلال عملية بقيادة الولايات المتحدة عانى خلالها المدنيون بشدة. كانت حلب، أكبر مدن سوريا، مسرحا لقتال عنيف من ٢٠١٢ حتى ٢٠١٦. عانى سكانها من القصف المستمر والحصار الطويل، وتم تدمير البنية التحتية للمدينة كليا. كما فرضت القوات الحكومية حصارا آخر لمدة عامين على مدينة حمص. في ٢٠١٧، أعادت صفقة برعاية روسية

السيطرة الحكومية على آخر حي في المدينة وأسفر عن إجلاء عشرات الآلاف من السكان.

شهدت درعا، التي اشتهرت بأنها المدينة التي بدأت فيها الاحتجاجات الجماهيرية المناهضة للحكومة في ٢٠١١، حملات قمع حكومية وحشية وسنوات من القتال توجت بهجوم ٢٠١٨ من قبل القوات الحكومية السورية لانتزاع السيطرة من جماعات المعارضة المسلحة. محافظة إدلب الشمالية الغربية هي آخر منطقة خفض للتصعيد خارج سيطرة الحكومة السورية. على مدار الصراع، أصبحت إدلب موطنا لمئات الآلاف من السوريين من مدن أخرى ممن فروا من القتال أو هُجّروا قسرا. لا يزال الوضع في إدلب متوترا للغاية ووصول المساعدات الإنسانية إلى المنطقة محدود جدا. يجمع هذا التقرير روايات شهود عيان عن انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان وجرائم حرب في جميع هذه المناطق.

منذ فرض حصارها الأول لقمع الاحتجاجات في درعا عام ٢٠١١، حاصرت السلطات السورية مرارا المناطق المكتظة بالسكان. أدت هذه الحصارات إلى نقص حاد في الغذاء والمساعدات الطبية والضروريات الأخرى، وساهمت في انتشار الوفيات التي كان يمكن تجنبها بسبب سوء التغذية، والحالات الصحية المزمنة، والأمراض المعدية، والإصابات الخطيرة. تعرضت المناطق المحاصرة من قبل الحكومة لقصف عنيف استمر بعد التدخل العسكري الروسي في ٢٠١٥، وشمل هجمات القوات الجوية الروسية. وفقا لمشروع «سيج ووتش» (مراقبة الحصار)، نجا ما لا يقل عن مليون و٤٥٠ ألف مدني سوري من حصار طويل، بينما عاش مليون آخرون تحت حصار جزئي. وهذا الرقم يمثل ١٠٪ من سكان سوريا. وصف المبعوث الأممي الخاص السابق لسوريا ستافان دي ميستورا الحصار في سوريا بأنه «من القرون الوسطى».

دافعت السلطات الروسية عن تصرفات الحكومة السورية في الأمم المتحدة وفي المحافل الدولية الأخرى. في أواخر العامين ٢٠١٧ و٢٠١٨، عقب العمليات العسكرية والقصف العنيف، تم التفاوض على اتفاقيات استسلام مجموعات المعارضة المسلحة، التي نفّذت برعاية السلطات الروسية وأسهمت في تهجير سكان المناطق المحاصرة قسرا إلى إدلب. ما يقرب من نصف سكان إدلب البالغ عددهم ٣ ملايين نسمة هم نازحون من مناطق أخرى في سوريا.

قضية الاعتقال والاختفاء القسري هي موضوع مركزي آخر في هذا التقرير. تم اعتقال عشرات الآلاف من السوريين بشكل تعسفي وتعرضوا لأقسى أشكال التعذيب أو العنف الجنسي. قُتل ما يقدر بنحو ٨٨ ألف مدني تحت التعذيب أو أعدموا في مراكز الاعتقال والسجون الحكومية. اختفى عشرات الآلاف قسريا أو هم في عداد المفقودين، بما في ذلك ٣,٢٠٠ مدني ومقاتل اختطفهم داعش، و٤,١٠٠ اختطفوا من قبل أفراد القوات الحكومية؛ كما اختطفت جماعات المعارضة المسلحة المتطرفة أكثر من ١,٨٠٠ شخص لدعمهم الحكومة السورية. بالإضافة إلى تحليلنا للوثائق والتقارير المتوفرة، قابلنا عدة سجناء سابقين وأهالي المعتقلين والمختفين. على الرغم من أن العديد من

الأطراف المشاركة في النزاع السوري كانت مسؤولة عن حالات الاختفاء والوفيات أثناء الاحتجاز، إلا أن الغالبية العظمى من هذه الانتهاكات ارتكبتها قوات الأمن السورية، التي رفضت باستمرار وصول المنظمات الإنسانية والطبية الدولية إلى جميع أماكن الاحتجاز.

قدم جميع الأشخاص الذين قابلتهم هيومن رايتس ووتش أوصافا مماثلة لتجاربهم: الاحتجاز دون تهمة، والذي يستمر من عدة أيام إلى عدة أشهر؛ الضرب والتعذيب؛ وانعدام النظافة والصرف الصحي؛ وزنزانات مكتظة وطعام غير كافٍ، مما أدى إلى تجويع السجناء لأسابيع وأحيانا لشهور. خلص التقرير إلى أن هذه الإجراءات لم تكن نتيجة نقص تمويل نظام السجون السوري، بل نتيجة سياسة متعمدة لإلحاق معاناة لا تطاق بنزلاء السجون أو تركهم يموتون.

رفضت الحكومة الروسية منح وضع اللاجئ أو اللجوء لجميع السوريين باستثناء قلة منهم، على الرغم من دور روسيا في تهجيرهم القسري. من خلال إجراء مقابلات مع السوريين الذين يعيشون في روسيا وتحليل سياسة الحكومة بشأن هذه القضية، حددنا العديد من التحديات الخطيرة التي تواجه السوريين الساعين للحصول على وضع اللاجئ هناك، من المواجهات مع خدمات الهجرة إلى التعامل مع الشرطة والوصول إلى الرعاية الصحية والتعليم والتوظيف. كما رفضت الحكومة إلى حد كبير الاعتراف بالوضع الفريد للسوريين الشركس الذين نزحوا بسبب الحرب، والذين، وفقا لنشطاء حقوق الإنسان المحليين، لديهم مطالب مختلفة لإعادة التوطين في روسيا كمواطنين بسبب أصولهم.

دمرت الحرب في سوريا البنية التحتية للبلاد، ودمرت اقتصادها، والأهم من ذلك أنها أدت إلى خسائر فادحة في الأرواح وصدمة عميقة تتطلب سنوات للتعافي منها والمصالحة للمضي قدما. على الرغم من اتفاقيات وقف إطلاق النار، لا تزال العمليات العسكرية مستمرة في أجزاء من سوريا، إلى جانب استمرار الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان. تمثل هذه الأعمال العدائية عقبة رئيسية أمام العودة الآمنة للاجئين السوريين إلى ديارهم. بينما رفضت روسيا قبول أكثر من قلة من اللاجئين في أراضيها، شجعت روسيا بنشاط سياسة عودة اللاجئين.

دون استعادة العدالة، لن يتم الحفاظ على سلام طويل الأمد في سوريا إلا عبر فوهات البنادق. نأمل أن يساعد هذا التقرير قراءنا على استخلاص استنتاجاتهم حول ما إذا كانوا يريدون أن تلعب بلادهم هذا الدور. ندعو جميع الأطراف المعنية إلى اتخاذ كل الإجراءات الممكنة لمنع إلحاق الأذى بالمدنيين، ومواصلة التحقيقات في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وجرائم الحرب.

التأثير ينطوي على المسؤولية. بالنظر إلى الدور الرئيسي لروسيا في إبقاء نظام الأسد في السلطة، فإننا نحث الحكومة الروسية على استخدام نفوذها على السلطات السورية لإنهاء الاعتقالات التعسفية، والتعذيب، والمعاملة المهينة في السجون، والقتل خارج نطاق القضاء، والاختفاء القسري. يجب أن تدعم روسيا الإفراج الفوري

عن المعتقلين تعسفيا والكشف عن مصير المختفين بعد اعتقالهم من قبل القوات الحكومية. بعد عقد من صراع شهد الويلات، ستكون هذه الإجراءات الحاسمة ضرورية لأي إمكانية لتحقيق سلام دائم في سوريا.

ندعو المجتمع المدني الروسي إلى المراقبة المستمرة لانتهاكات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني في سوريا، وفتح قنوات تواصل مع ممثلي المجتمع المدني السوري بهدف إجراء تحقيقات مشتركة ومنع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وانتهاكات القانون الإنساني في سوريا. نأمل أن يساعد هذا التقرير في بناء الجسور وتعزيز مبادرات بناء السلام المشتركة وتسهيل المصالحة.